

وجهات نظر سريعة لشبكة عمل بازل (BAN) والشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة (IPEN) فيما يخص مؤتمر الأطراف الرابع عشر نيسان/أبريل 2019

فيما يلي موجز لوجهات نظر بشأن قضايا سيتم دعوة مؤتمر الأطراف الرابع عشر في اتفاقية بازل لمعالجتها:

المساعدات التقنية والمراكز الإقليمية

- ينبغي أن تتضمن مراقبة خطة المساعدات التقنية وتقييمها مجالاً للمعلومات السردية بما أن "عدد الأطراف"، وعلى الرغم من سهولة قياسه، لا يعكس تأثيراً حقيقياً.
- نظراً لوجود مخزونات كبيرة متبقية من مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور والـ DDT وغير ذلك من الملوثات العضوية الثابتة، فإنه يتوجب على المراكز الإقليمية أن تجري تدريبات حول أساليب التدمير عديمة الاحتراق والتي تلبى متطلبات الاتفاقية كأولوية مرتفعة.
- ينبغي أن يرحب مؤتمر الأطراف الرابع عشر بتقرير فريق المواضيع المعنى بالقمامة البحرية (UNEP/POPS/COP.9/INF/28/Add.1) ومقارباته الأساسية في معالجة هذه المسألة وتشجيع المراكز الإقليمية على بذل مزيد من العمل حول هذه القضية.
- ينبغي أن تزيد المراكز الإقليمية من مشاركة المنظمات غير الحكومية التي تعنى بالشأن العام والمجتمع المدني في عملها من خلال المشاركة المباشرة في تصميم المشاريع وتنفيذها. يجب تضمين هذا المعيار في تقييماتها وتقريرها.

الموارد المالية

- لا تعد الشركات بديلاً عن آلية مالية فاعلة أو الحاجة لاستيعاب التكاليف داخلياً ضمن قطاع صناعة المواد الكيميائية والنفايات.
- ينبغي أن تطبق اتفاقيات بازل وروتدام وستوكهولم التوصية الواردة في تقييم برنامج الأمم المتحدة للبيئة للنهج المتكامل للتمويل بـ "أن تقدم طلباً رسمياً للمانحين يعطي إشارة علنية بأن المواد الكيميائية والنفايات هي عنصر قابل للتمويل في خطط التنمية".¹
- يوصي تقييم برنامج الأمم المتحدة للبيئة للنهج المتكامل للتمويل بأنه ينبغي على برنامج الأمم المتحدة للبيئة "أن يقترح حلولاً لتناول مسألة تمويل المجتمع المدني" بما في ذلك "تغيير منح البرنامج الخاص لتشمل إمكانية تقديم منح فرعية لمنظمات المجتمع المدني".¹
- بما أن التمويل الإضافي الوارد في المادة 14 لم يتحقق، فينبغي استكشاف مصادر أخرى للتمويل، بما في ذلك الأدوات الاقتصادية، لاسترداد التكلفة من الشركات التي أنتجت الملوثات العضوية الثابتة و/أو البلدان التي تتركز فيها هذه الشركات، وذلك من أجل تفعيل مبدأ ريو السادس عشر، مبدأ الملوث هو من يدفع.² بالنسبة إلى العديد من الملوثات العضوية الثابتة، قام عدد قليل نسبياً من الشركات بتحميل تكاليف هائلة على الحكومات والجمهور العام، وينبغي استرداد هذه التكاليف. تقدم الفقرات 45 – 47 من UNEP/CHW.13/INF/40 الدعم إلى مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور. يوصي تقييم برنامج الأمم المتحدة للبيئة للنهج المتكامل للتمويل بـ "إجراء دراسات حول الأدوات المستندة إلى السوق لاستيعاب التكلفة داخلياً وتقديم حوافز للاستهلاك والانتاج المستدامين، وخصوصاً الاستثمارات الكيميائية الصديقة للبيئة".¹

الامتثال

- من الضروري تحسين الامتثال للاتفاقية بشكل كبير. فيتاريخ حزيران/يونيو من عام 2018، لم يكن هناك سوى 75 طرفاً قد قدم تقاريره عن العام 2014 و81 طرفاً قد قدم تقاريره عن العام 2015. امتثل 50 طرفاً فقط بالتزام تقديم التقارير عن العام 2016 ولم يكن سوى 10% منها كاملاً وفي موعده المحدد.³
- بالنسبة إلى انتهاكات الاتفاقية التي لم يتم حلها أو الإبلاغ عنها إلى آلية الامتثال، فمن الضروري معالجتها على وجه السرعة. على سبيل المثال، قام بلدان بتصدير نفايات إلى الفلبين بانتهاك للاتفاقية. أقر أحدهما بالانتهاك وشرع باستعادته.⁴ بينما ترك البلد الآخر النفايات في الفلبين لمدة خمس سنوات.⁵ وقد وجد رأي قانوني جديد انتهاكات عديدة للاتفاقية.⁶
- ينبغي أن تكون الأطراف قادرة على الحصول على مساعدات مالية من أجل تحضير تقارير وطنية وعلى مساعدات تقنية من الأمانة العامة والمراكز الإقليمية. يوفر بروتوكول مونتريال واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مساعدات مالية لتقديم التقارير، ويرتبط هذا بشكل وثيق مع معدلات أعلى لتقديم التقارير.⁷
- ينبغي أن يعدل مؤتمر الأطراف الرابع عشر الفقرة 20 من اختصاصات الألية لتعزيز تطبيق اتفاقية بازل والامتثال لها وذلك عن طريق إضافة فقرة فرعية (ج) كما يلي: " (ج) اتخاذ تدابير إضافية كملجأ أخير عندما لا يقدم أحد الأطراف تقريره الوطني لعامين متتاليين أو أكثر اعتباراً من التقرير الواجب تقديمه في 2016".

¹ SAICM/OEWG.3/INF/11 <http://www.saicm.org/Portals/12/Documents/meetings/OEWG3/inf/OEWG3-INF-11-Financing.pdf>

² مبدأ ريو السادس عشر: "يجب أن تسعى السلطات الوطنية إلى تعزيز استيعاب التكاليف البيئية داخلياً واستخدام الأدوات الاقتصادية، مع مراعاة النهج الخاص بأنه ومن حيث المبدأ ينبغي على الملوث أن يتحمل تكلفة التلوث، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمصلحة العامة ودون التسبب باضطرابات في التجارة والاستثمار الدوليين".

³ UNEP/CHW.14/INF/21

⁴ جمهورية كوريا http://overseas.mofa.go.kr/ph-cn/brd/m_20312/view.do?seq=14

⁵ كندا <https://www.ctvnews.ca/politics/canadian-garbage-rotting-in-manila-violates-international-law-experts-say-1.4384296>

⁶ <https://rightoncanada.ca/wp-content/uploads/2019/04/Legal-Opinion-re-Canadas-Violations-of-the-Basel-Convention-2019-04-10.pdf>

⁷ UNEP/POPS/COP.6/INF/28

نفايات الملوثات العضوية الثابتة

- تسمح حدود المحتوى المنخفض الحالية للملوثات العضوية الثابتة ومقترحات الحدود الضعيفة (القيم العالية) بإعادة تدوير الملوثات العضوية الثابتة إلى منتجات جديدة، كما تسمح بإلغائها ضمن مكبات النفايات في البلدان النامية والانتقالية التي تمتلك إدارة بيئية غير كافية من ناحية السلامة.
- يجب وضع تسميات تعريفية على المنتجات التي تحتوي على ملوثات عضوية ثابتة من أجل إدارتها بشكل فعال ضمن مجاري النفايات والمخزونات. ينبغي أن يتضمن ذلك المنتجات المعاد تدويرها وفقاً للإعفاءات المسموح بها في الوقت الراهن.
- ينبغي أن يكون العمل على وضع مستويات التدمير والمحتوى المنخفض وغير ذلك من قضايا نفايات الملوثات العضوية الثابتة فيما يخص الملوثات العضوية الثابتة المدرجة حديثاً عملاً تعاونياً تقوم به الهيئات المختصة في كل من اتفاقيتي بازل وستوكهولم، بما في ذلك لجنة مراجعة الملوثات العضوية الثابتة ولجنة خبراء أفضل التقنيات المتاحة/أفضل الممارسات البيئية لمجموعة أدوات الديوكسينات، ولا أن يتم تسليمه ببساطة إلى هيئات اتفاقية بازل.
- ينبغي على مؤتمر الأطراف أن يحث الأطراف على أن تقوم أيضاً بتطبيق إرشادات أفضل التقنيات المتاحة/أفضل الممارسات البيئية على فئات المصادر المدرجة في الملحق (ج) من الاتفاقية، وخصوصاً تلك المدرجة ضمن تكنولوجيات الإدارة السليمة بيئياً في الإرشادات التقنية العامة لاتفاقية بازل بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات التي تتكون من الملوثات العضوية الثابتة أو تحتويها أو الملوثات بها.
- ينبغي أن يتبنى مؤتمر الأطراف التاسع مستويات المحتوى المنخفض من الملوثات العضوية الثابتة الواردة أدناه. تجدر الإشارة إلى أن معظم الملوثات العضوية الثابتة تمتلك حداً يبلغ 50 مغ/كغ.

المادة	الحد الذي تدعمه IPEN	الحد الحالي
الديوكسينات والفورانات (PCDD/F) ⁸	1 جزء في المليار (1 µg TEQ/kg) ⁹	15 جزء في المليار
Hexabromocyclododecane (HBCD)	100 مغ/كغ ¹⁰	1000 مغ/كغ يروج له ويستخدمه الاتحاد الأوروبي وغيره من البلدان المتطورة
الإيثر متعدد البروم ثنائي الفينيل (PBDEs)	50 مغ/كغ لمجموع مركبات الإيثر متعدد البروم ثنائي الفينيل. وتتضمن: TetraBDE، HexaBDE، PentaBDE، DecaBDE، HeptaBDE ¹⁰	1000 مغ/كغ يروج له ويستخدمه الاتحاد الأوروبي وغيره من البلدان المتطورة
البارفينات الكلورة قصيرة السلسلة (SCCP)	100 مغ/كغ ¹¹	10,000 مغ/كغ مقترح من قبل الاتحاد الأوروبي

- يعد مقترح 10,000 مغ/كغ للبارفينات الكلورة قصيرة السلسلة أضعف حد في تاريخ اتفاقيتي بازل وستوكهولم ولا يجب دعمه.
- في هذه الإرشادات التقنية، لا يجب أن تُدرج خيارات تدمير نفايات الملوثات العضوية الثابتة لتكنولوجيات الإحراق والإحراق المشترك في الأفران الاسمنتية فحسب، بل يجب أن تلقي الضوء على التقنيات عديمة الاحتراق¹² مثل الاحتراق الغازي الكيميائي المرحلي و/أو التحلل المحفز عن طريق القاعدة (BCD)، كما يجب أن تشمل التكنولوجيات عديمة الاحتراق الجديدة مثل التدمير بواسطة النحاس والتدمير الميكانيكي-الكهربائي.
- ينبغي إزالة إنتاج المعادن الحراري والميتالورجي من الإرشادات التقنية العامة بشأن نفايات الملوثات العضوية الثابتة، حيث لم تُظهر هذه التكنولوجيات أي فعالية تدميرية بالنسبة للملوثات العضوية الثابتة وهي مدرجة في الملحق (أ) القسم 2 كأحد مصادر الملوثات العضوية الثابتة التي يتم إنتاجها بشكل غير مقصود.
- ينبغي إعطاء الأولوية إلى التقنيات عديمة الاحتراق لتدمير الملوثات العضوية الثابتة لتفادي تقييد أهداف الاتفاقية من خلال الترويج إلى تكنولوجيات تؤدي إلى تشكل نفايات وانبعاثات وإصدارات ملوثة بملوثات عضوية ثابتة تم إنتاجها بشكل غير مقصود.
- ينبغي إزالة أي إشارة إلى وحدات الإحراق المتنقلة ذات النطاق الضيق توحى بأنها تكنولوجيات سليمة بيئياً أو من أفضل التقنيات المتاحة أو أفضل الممارسات البيئية من كافة إرشادات اتفاقيتي ستوكهولم وبازل، حيث تعد هذه الوحدات غير قادرة فيزيائياً على السيطرة على انبعاثات الملوثات العضوية الثابتة غير المقصودة.
- إرشادات تقنية بشأن الإحراق، ومكبات النفايات المصممة، والمعالجة الفيزيائية-الكيميائية للنفايات الخطرة والمعالجة البيولوجية
- منذ مجموعة العمل مفتوحة الأطراف 11، تقوم مجموعة عمل صغيرة ما بين الدورات في اتفاقية بازل وتدعى "مجموعة العمل الصغيرة ما بين الدورات D5 وD10" بتحديث الإرشادات. تشارك IPEN في هذه المجموعة. من بين قيود مراجعة إرشادات D10 أنها تشير فقط إلى "المحارق"

⁸ تتضمن مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور الشبيهة بالديوكسينات

⁹ أيدت معالجة/التخلص من النفايات التي تحتوي على PCDD/Fs بين 0.02 - 12 pg TEQ/g إلى ثلوث السلسلة الغذائية (البيض أو لحم الدجاج) لمستويات وصلت إلى أعلى من 20 ضعفاً للحد المقترح من قبل الاتحاد الأوروبي لـ PCDD/Fs في الأغذية (2.5 pg TEQ/g دهون) وأكثر من 280 ضعف المستويات الأساسية في البيض. حيث نجح آخر حادث رئيسي للتلوث بالديوكسينات في ألمانيا عن الاستخدام غير المضبوط لنفايات إنتاج وقود الديزل الحيوي الذي يحتوي على 0.123 TEQ ppb من PCDD/F وذلك لإنتاج الأعلاف، مما يدل بوضوح على أن الحدود التشريعية الراهنة لمحتوى PCDD/Fs ليست صارمة بما فيه الكفاية ولا تؤمن الوقاية بما فيه الكفاية.

¹⁰ تتسق هذه التوصية مع استنتاجات التقرير الشامل الذي أعده استشاريون للاتحاد الأوروبي. هناك أدلة واسعة بأن الملوثات العضوية الثابتة المبرومة تدخل سلسلة إعادة التدوير للمواد البلاستيكية وتقتض محاولات الانتقال إلى الاقتصاد الدائري الذي يمكن فيه إعادة تدوير المواد البلاستيكية النظيفة.

¹¹ يستند هذا المقترح إلى التقرير الذي تم إعداده لوكالة البيئة الفيدرالية الألمانية.

¹² <https://ipen.org/news/new-briefing-paper-non-combustion-techniques-pops-waste-destruction>

- تحت النطاق الجديد المقترح ولا تنطبق على الانحلال الحراري أو التغويز (الأنواع الأخرى للمحارق) اللذين يتم الدفع بهما عالمياً ويقعان تحت تعريف الإحراق في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.
- ينبغي توسيع تفويض مجموعة العمل الصغيرة ما بين الدورات لتشمل مزيداً من التحديثات فيما يخص الإرشادات التقنية للإحراق على الأرض (D10) والإرشادات التقنية لمكبات النفايات المصممة خصيصاً (D5).
 - ينبغي توسيع نطاق مراجعة D10 لتشمل تفاصيل عن أشكال التغويز والانحلال الحراري في الإحراق، وآثار كافة أشكال الإحراق في تغير المناخ، والتكاليف بالمقارنة مع أنظمة إدارة النفايات الأخرى، والسلبات المرتبطة بإحراق النفايات.
 - ينبغي أن تعزز مراجعة D10 المراقبة شبه المستمرة للديوكسينات والفورانات لضمان بأن انبعاثات الملوثات العضوية الثابتة غير المقصودة أثناء الإقلاع أو الإغلاق أو إلقاء الكومات أو تجاوز الكومات وغيرها من إجراءات التشغيل غير القياسية يتم تسجيلها وإخضاعها لتدابير الإنفاذ الملزمة.

إرشادات تقنية حول نفايات بطاريات الرصاص الحمضية

- ينبغي تحديث الإرشادات التقنية حول نفايات بطاريات الرصاص الحمضية
- ينبغي تأسيس مجموعة عمل صغيرة بين الدورات من أجل تحديث الإرشادات.

ينبغي تحديث الإرشادات التقنية حول نفايات الزئبق

- ينبغي تأسيس مجموعة عمل صغيرة بين الدورات من أجل تحديث الإرشادات.
- ينبغي أن تقر وتتوافق مراجعة إرشادات اتفاقية بازل مع الإرشادات التي تضعها مجموعة الخبراء بشأن نفايات الزئبق وفقاً لاتفاقية ميناماتا للزئبق وأن تشمل تناغم عتبي تعريف نفايات الزئبق بين الاتفاقيتين.

إرشادات النفايات الإلكترونية

- تسمح الفقرة 31 (ب) من الإرشادات المؤقتة بتصدير المعدات الإلكترونية المعطلة على أنها ليست نفايات (أي أنها تقع خارج إجراءات السيطرة في اتفاقية بازل بشكل تام) بغض النظر عن خطورة تلك النفايات وذلك في حال ادعاء الجهة المصدرة بأن الأجهزة قد تم تصليحها. ويتم هذا رغم استحالة تحديد أو ضمان أن مثل هذا "الإصلاح" قد تم بالفعل أو فيما إذا كان هذا "الإصلاح" يسبب رواسب خطرة في البلد المستقبل.¹³ تعد هذه ثغرة جديدة لم يكن أحد يتصور حدوثها منذ عدة سنوات فقط. وقد وجدت شركات سابقة حول أجهزة الهاتف النقالة (مبادرة الشراكة بشأن الهواتف النقالة (MPPI) وحول معدات الحوسبة (الشراكة من أجل العمل بشأن معدات الحوسبة (PACE) بأنه وكقاعدة عامة، في حال كانت المعدات لا تعمل أو في حال لم يتم اختبارها، فينبغي اعتبار تلك المعدات الإلكترونية على أنها نفايات. وقد نجح 'منتجو الإلكترونيات' في السنوات القليلة الماضية بدفع الاتحاد الأوروبي ليمارس ضغوطاً فيما يخص هذه الثغرة الضخمة وغير الاعتيادية، والتي تتناقض مع قرارات اتفاقية باماكو (اتفاقية نفايات أفريقية) ومع قوانين الاتحاد الأوروبي بحد ذاتها.
- في حين قدم الاتحاد الأوروبي بعض التنازلات الصغيرة بشأن المعايير التي يمكن من خلالها ممارسة مثل هذه الثغرة (على سبيل المثال: ضرورة وجود عقد الخ...)، فإن ذلك أقل بكثير من أن يوفر الحماية للبلدان النامية من هجمة جديدة لصادرات النفايات الإلكترونية، تكون هذه المرة تحت مسمى "الأجهزة القابلة للإصلاح".
- علاوة على ذلك، ليس من المقبول قانونياً إعادة تعريف تعاريف النفايات في اتفاقية بازل بواسطة الإرشادات.
- لهذه الأسباب، لا يجب تبني الإرشادات المؤقتة بشكل نهائي دون العودة إلى حقوق الأطراف الأساسية هذه.
- عوضاً عن ذلك، وبما أن النقاش استمر لمدة تسع سنوات إلى الآن والوثائق تصبح أضعف فأضعف مع تعزيز الاتحاد الأوروبي لأساسيات القطاع الصناعي التي تقوض الاتفاقية، فقد اقترحت شبكة عمل بازل تسوية جديدة بديلة للإرشادات تُعرف بـ الإرشادات المسؤولة للحركة العابرة للحدود للأجهزة الإلكترونية المستعملة من أجل تعزيز اقتصاد دائري أخلاقي وفقاً لاتفاقية بازل.
- في هذه الإرشادات المسؤولة الجديدة، تستمر شبكة عمل بازل بالسماح للمصنعين والأطراف باختيار وسيلة خاضعة للتحكم بشكل صحيح لإجراء عمليات إصلاح أجنبية ولكنها تؤكد على مبادئ اتفاقية بازل الأساسية المتمثلة في الشفافية التامة للعمليات والجهات المصدرة، والحق في الرفض أو القبول.
- يجب الدعوة إلى استخدام الإرشادات المسؤولة لشبكة عمل بازل وتعزيزها.

تعديل الحظر

- سيضيف تعديل الحظر، حالما يدخل حيز التنفيذ القانوني، فقرة جديدة إلى الاتفاقية تحظر تصدير النفايات الخطرة من البلدان المتطورة (الملحق السابع: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الاتحاد الأوروبي، أو ليختنشتاين) إلى البلدان النامية (خارج الملحق السابع) لأي سبب كان.
- صادق 95 بلداً على تعديل الحظر، ولكن كي يدخل التعديل إلى حيز التنفيذ، فلا بد أن تصادق 4/3 الأطراف التسعين الحاضرة والمصوتة في مؤتمر الأطراف الثالث. إن 4/3 من 90 تعادل 67.5، أو 68 بعد التقريب. لدينا الآن 66 طرفاً من قائمة التسعين هذه. وبالتالي نحتاج إلى طرفين اثنين فقط!
- تتضمن الدول الثلاث وعشرين التي كانت حاضرة في عام 1995 ولم تصادق على تعديل الحظر بعد الدول التالية:
 - أفريقيا: جزء القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال
 - آسيا-المحيط الهادئ: بنغلاديش والهند واليابان والفلبين والباكستان وجمهورية كوريا والإمارات العربية المتحدة وفيتنام
 - أوروبا الوسطى والشرقية: كرواتيا وروسيا
 - مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي: جزر البهاما والبرازيل وكوستاريكا وكوبا والمكسيك وسانت كيتيس ونيفس
 - مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى: أستراليا وكندا وإسرائيل ونيوزيلاندا

¹³ لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة: <file:///Users/jimpuckett/Downloads/UNEP-CHW-SUBM-GUID-TGsEWaste-Comment-2-BAN.English.pdf>

- من شأن إعلان من قبل اثنتين من هذه الدول بأن عملية التصديق هي قيد الإنجاز أو قد تم إنجازها بالفعل أن تكون سبباً لاحتفال كبير في مؤتمر الأطراف الرابع عشر.

القمامة البلاستيكية البحرية والمواد البلاستيكية الميكروية: المقدمة والقسم العام

- ينبغي الترحيب بالمقترح النرويجي وتبنيه في مؤتمر الأطراف الرابع عشر. من شأن بعض التعديلات أن تجعل النص أكثر وضوحاً فيما يخص متى يجب إدراج الخردة البلاستيكية في الملحقات الثلاث (الثاني والثامن والتاسع)، ولكن في حال لم يتم إنجاز هذه التوضيحات الصغيرة في مؤتمر الأطراف الرابع عشر، فيمكن توفيرها ضمن إرشادات يتم إنشاؤها عقب التبني.
- لا يمكن قبول أي تأخير في التبني أو التنفيذ (سنة أشهر عقب التبني).
- ينبغي أن تقر المقدمة بأن المقاربات الراهنة في إنتاج المواد البلاستيكية واستخدامها وإدارة نفاياتها تشكل خطراً كبيراً على البيئة ومستوى المعيشة وربما على صحة الإنسان، كما تمثل فقدان كبيراً في القيمة والموارد والطاقة؛ إشارة إلى المادة الخامسة عشر الفقرة الرابعة، إشارة إلى أهداف التنمية المستدامة 12.5 و14.1.
- ينبغي أن يحافظ القسم العام من القرار على صياغة تؤكد دور اتفاقية بازل في معالجة المستويات الضخمة والمتزايدة بسرعة من القمامة البحرية والمواد البلاستيكية الميكروية عن طريق منع النفايات البلاستيكية من المصادر الأرضية من دخول البيئة البحرية والالتزام في دعم جهود تحقيق تقليل النفايات البلاستيكية والإدارة السليمة بيئياً لها، بالإضافة إلى ضبط تحركها العابر للحدود.
- ينبغي أن يلحظ القسم العام من القرار أيضاً بقرار جمعية البيئة في الأمم المتحدة UNEA4 الذين "يتناول التلوث الناجم عن المنتجات البلاستيكية ذات الاستخدام الأوحده".

القمامة البحرية والمواد البلاستيكية الميكروية: الحد والتقليل من توليد النفايات البلاستيكية

- ينبغي أن يحافظ القرار على نص يؤكد على أهمية الالتزامات العامة للاتفاقية؛ وأهمية التسلسل الهرمي للإدارة؛ وأهمية إعلان قرطاجنة وخطة الطريق من أجل العمل على التنفيذ الخاصة بهذا الإعلان.
- ينبغي أن تتضمن جهود الحد والتقليل من توليد النفايات البلاستيكية (الفقرة 11) وضع وتنفيذ بدائل سليمة بيئياً للمنتجات البلاستيكية بما في ذلك استبدال مثل هذه المنتجات حيثما تتوفر البدائل، والتقليل من استهلاك المواد البلاستيكية، ووضع أهداف والتزامات محددة للجمع بالنسبة إلى المنتجين من أجل تغطية تكاليف إدارة النفايات وتدبير التنظيف والتوعية، بما في ذلك من خلال مسؤولية المنتج الممتدة.
- ينبغي الحفاظ على الصياغة في الفقرة 11 بشأن أخذ كامل دورة الحياة بعين الاعتبار وضمان أن تتم التحركات العابرة للحدود للنفايات البلاستيكية بما يتوافق مع الاتفاقية.
- ينبغي دعوة الأطراف وغيرهم إلى وضع عام 2030 كهدف من أجل ضمان أن كافة أشكال التغليف، بما في ذلك التغليف البلاستيكي، يتم تصميمها لتكون قابلة لإعادة التدوير.

القمامة البحرية والمواد البلاستيكية الميكروية: تقليل المخاطر من المكونات الخطرة

- ينبغي الحفاظ على النص بشأن المواد البلاستيكية التي تحتوي على مواد خطرة محتملة (الفقرة 13) وضررها على صحة الإنسان والبيئة.
- ينبغي تشجيع الأطراف وغيرها على إزالة المكونات الخطرة أثناء التصميم وقيل إعادة التدوير.
- ينبغي الترحيب بعمل النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية واتفاقية ستوكهولم. وينبغي إجراء مزيد من الانخراط مع اتفاقية ستوكهولم لتوضيح الأدوار والارتباطات بين الاتفاقيتين.

القمامة البحرية والمواد البلاستيكية الميكروية: مراجعة الملحقين الأول والثالث للنفايات البلاستيكية

- ينبغي أن يطلب مؤتمر الأطراف الرابع عشر من مجموعة عمل الخبراء أن تقوم بتقييم إمكانية تطبيق فئات النفايات في الملحق الأول والخصائص الخطرة في الملحق الثالث واقتراح تعديلات من أجل ضبط النفايات بشكل أفضل والنظر فيما إذا كان ينبغي إضافة خصائص أو مكونات إضافية إلى الملحق الأول أو الملحق الثالث.

القمامة البحرية والمواد البلاستيكية الميكروية: الإرشادات التقنية حول النفايات البلاستيكية

- ينبغي أن يقرر مؤتمر الأطراف الرابع عشر بأن يشكل مجموعة عمل صغيرة ما بين الدورات من أجل تحديث الإرشادات التقنية بشأن تحديد النفايات البلاستيكية والإدارة السليمة بيئياً لها ومن أجل التخلص منها.

القمامة البحرية والمواد البلاستيكية الميكروية: شراكات المواد البلاستيكية

- تبين أن الشراكات تعاني من اختلال التوازن بين المنظمات غير الحكومية البيئية (التي غالباً ما تفتقر إلى الميزانية الكافية للحضور) وما بين الممثلين الصناعيين (الذين يمتلكون ميزانيات وافرة)، وكانت هذه الشراكات في السابق تفتقر إلى القيمة المالية والتمويل لتحقيق أهدافها وذلك بسبب نقص رسوم الأعضاء استناداً إلى الحجم التنظيمي والميزانية، وعدم وجود ترجمة للمشاركين غير الناطقين في الإنكليزية. ينبغي أن تعالج الاختصاصات هذه القضايا بشكل صحيح.
- ينبغي أن يكون هدف الشراكة هو منع توليد نفايات بلاستيكية وتقليلها والقضاء عليها عن طريق تطبيق مقاربة كامل دورة الحياة على المستوى الوطني من أجل، ومن بين أمور أخرى، التقليل والقضاء على إطلاق النفايات البلاستيكية والمواد البلاستيكية إلى البيئة، وخاصة البيئة البحرية.
- ينبغي أن يغطي نطاق الشراكة كافة النفايات البلاستيكية، بما في ذلك النفايات التي تحتوي على مواد بلاستيكية تم توليدها على المستوى الوطني والتخلص منها على المستوى الوطني، بالإضافة إلى التحرك العابر للحدود للنفايات البلاستيكية.
- تتضمن المهام:
 - أ) جمع معلومات وإجراء تحليلات عن الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتغيرات في أطر العمل والاستراتيجيات على المستوى الوطني والسياسات الإقليمية فيما يتعلق بالحد من النفايات البلاستيكية وإدارتها.

- (ب) إجراء تحليلات، وضمن إمكانيات الشراكة، القيام بالنشر على نطاق واسع للحلول الممكنة لعوائق الحد من النفايات البلاستيكية وإعادة تدويرها.
- (ب مكرر) إجراء أبحاث لتقييم السلامة البيئية لإعادة تدوير المواد البلاستيكية من وجهة نظر كامل دورة الحياة، بما في ذلك تأثير إعادة تدوير المواد البلاستيكية على ارتفاع درجة حرارة الأرض، والسلامة والصحة المهنية، والعوامل الخارجية السلبية الأخرى، وبالمقارنة مع التقليل من استخدام المواد البلاستيكية.
- (ج) إعلام أصحاب المصلحة بشأن تطور السياسات والضوابط والاستراتيجيات المتعلقة بمنع النفايات البلاستيكية والتقليل منها، وذلك بطرق منها فرض حظر على بعض أنواع المواد البلاستيكية المحددة، وتصميمات وابتكارات أفضل لتحسين إعادة استخدام المواد البلاستيكية وإصلاحها وإمكانية إعادة تدويرها، وتجنب المواد الخطرة في المواد البلاستيكية، والإدارة السليمة بيئياً للنفايات البلاستيكية، مع الأخذ بعين الاعتبار كامل دورة الحياة للمواد البلاستيكية.
- (د) إجراء مشاريع تجريبية، على سبيل المثال حول مشاركة القطاع الخاص في البدائل غير البلاستيكية، والإدارة السليمة بيئياً للنفايات البلاستيكية، ومسؤولية المنتج الممتدة، واستيعاب التكاليف داخلياً، ووضع السياسات والاستراتيجيات، ومشاركة الخبرات والمعلومات.
- (هـ) وضع خيارات لتسهيل مراقبة التحرك عبر الحدود للنفايات البلاستيكية، على سبيل المثال عن طريق جمع معلومات من المصادر الراهنة واستخدام تكنولوجيا GPS.
- (و) نقل المعرفة والخبرات والمعلومات من أجل تسهيل أهداف الاتفاقية، على سبيل المثال عن طريق تسهيل بناء المقدرات ونقل التكنولوجيا من أجل تعزيز وتطبيق سياسات واستراتيجيات وضوابط من أجل تحسين إدارة دورة حياة المواد البلاستيكية على المستوى الوطني.
- (ز) إجراء و/أو المساهمة في أنشطة التوعية الميدانية والتثقيف ورفع سوية الوعي حول مساهمة دورة حياة المواد البلاستيكية في تلوث البحار، وخاصة بالنسبة إلى فئة الشباب، بغية تعزيز المشاركة العامة في أنشطة الإدارة واتخاذ القرارات على المستوى الوطني.
- (ح) تشجيع الابتكارات والأبحاث والتطورات ذات الصلة، بما في ذلك الأثر البيئي للمواد البلاستيكية ذات الاستخدام الأوسع ووضع بدائل سليمة بيئياً عن المواد البلاستيكية.

القمامة البحرية والمواد البلاستيكية الميكروية: الوعي العام، وتبادل الثقافة والمعلومات

- ينبغي أن يقر النص في UNEP/CHW.14/11 الفقرة 31 بأن التغييرات التي يجريها القطاع الخاص تلعب دوراً مهماً أيضاً في استراتيجيات منع النفايات.
- ينبغي أن تتضمن تدابير تحسين الوعي العام وتبادل الثقافة والمعلومات كذلك الحد من إنتاج المواد البلاستيكية ووضع بدائل سليمة بيئياً وفرض حظر وطني على المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الأوسع.
- ينبغي أن يطلب مؤتمر الأطراف الرابع عشر من الأمانة العامة أن تضع خيارات حول السبل الفعالة لإتاحة معلومات حول الآثار البيئية والصحية، والبدائل غير البلاستيكية، وأفضل الممارسات، والاعتبارات الاجتماعية-الاقتصادية، والخبرة المرتبطة بمنع النفايات البلاستيكية وتقليلها وإدارتها بشكل سليم بيئياً.

القمامة البحرية والمواد البلاستيكية الميكروية: اعتبارات إضافية حول المواد البلاستيكية

- ينبغي أن ينظر برنامج عمل مجموعة العمل مفتوحة العضوية للفترة 2020 – 2021 بالمعلومات والبيانات التي ينبغي جمعها ومن يقوم بذلك، وذلك فيما يخص توليد النفايات في مختلف مجاري النفايات والتخلص منها وتحركها العابر للحدود؛ والمكونات الموجودة في النفايات البلاستيكية؛ وتأثير سوء إدارة النفايات البلاستيكية على صحة الإنسان والبيئة؛ والسياسات الوطنية المتعلقة بالمواد البلاستيكية؛ والتطور الحاصل بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات البلاستيكية.
- ينبغي أن ينظر برنامج عمل مجموعة العمل مفتوحة العضوية للفترة 2020 – 2021 بكيفية ومتى ينبغي على مؤتمر الأطراف أن يقيم فعالية التدابير التي تم اتخاذها وفقاً للاتفاقية بغية معالجة النفايات البلاستيكية، بما في ذلك تلك التي تساهم في القمامة البلاستيكية البحرية والمواد البلاستيكية الميكروية.
- ينبغي أن ينظر برنامج عمل مجموعة العمل مفتوحة العضوية للفترة 2020 – 2021 بكيفية يمكن للاتفاقية أن تستجيب للمبادرات التنظيمية والتطورات في المعرفة العلمية والمعلومات البيئية المتعلقة بالنفايات البلاستيكية كمصدر للقمامة البلاستيكية البحرية وللمواد البلاستيكية الميكروية، كأساس للنظر في الحاجة إلى تحسين تدابير الاستجابة المرتبطة بالنفايات وفقاً للاتفاقية.